مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

التأهيل كمسار إيجابي لرقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية

حركات سعيدة
طالبة دكتوراه علوم تسيير السنة السابعة - قسم علوم التسيير
- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار عنابة - البريد الإلكتروني: Har.saida@yahoo.com

الملخص -

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في إقتصاديات دول العالم، خاصة المتطورة منها، لما تتمتع به من خصائص فهي تعتبر وسيلة من وسائل الإنعاش الإقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها بإعتبارها وسيلة لتوفير مناصب الشغل لعدد كبير من الموارد البشرية وتونس إحدى الدول التي كرست مجهوداتها للنهوض بهذا النوع من المؤسسات التي تعد دعامة الإقتصاد التونسي، حيث تبنت عديد البرامج لتأهيلها سواء كانت وطنية أو بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التأهيل - حصيلة التأهيل.

Positive Upgrade as the Path for the Advancement of Small and Medium Tunisian entreprises

Abstract-

SMEs play an important role in the world's economies, particularly, the developed ones because of its characteristics; where it is considered as a means of economic recovery, due to its flexibility and the ease of adaptation and as a way of jobs creation for a large

number of human resources. Tunisia is one of the countries that has devoted its efforts to promote this type of institutions which is a pillar of the Tunisian economy, where it has adopted many of programs whether national or partnership with the European Union to upgrade SMEs.

Key Words: SMEs, upgrade, upgrading outcome.

مقدمة:

تعتبر تونس أول بلد جنوب متوسطي، يقوم بإرساء الفعلي لمنطقة التبادل التجاري الحر مع الإتحاد الأوروبي وذلك بتاريخ 01 جانفي 2008، بعد إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1990، الأمر الذي أجبر السلطات التونسية الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتبر ركيزة النسيج الإقتصادي للبلد الشيء الذي وضعها في وجه منافسة شرسة من قبل المؤسسات الأوروبية، ولمواجهة ذلك إعتمدت الحكومة التونسية إستراتيجية صناعية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات، تمثلت في برامج تأهيلية وطنية وأخرى بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كان هدفها الأساسي توفير مناخ مستقر والدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الأمام.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف بدقة على البرامج التأهيلية، التي إعتمدتها السلطات التونسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللحاق بمثيلاتها الأوروبية.

منهج الدراسة:

إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف برامج التأهيل مع محاولة تحليل ما وصلت إليه هذه البرامج المعتمدة.

ومن أجل ذلك سيتم تناول الموضوع من خلال محورين: يخصص الأول لعرض حال من خلال التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في تونس، فيما خصص المحور الثاني للوقوف على حصيلة برامج التأهيل في تونس.

الإشكالية:

يمكن أن نطرح السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي مختلف برامج التأهيل التونسية التي إعتمدتها السلطات التونسية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما كانت نتائجها ؟

هذا التساؤل تتفرع عنه أسئلة عديدة منها:

- ماذا نقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس ؟
- ما هي البرامج الوطنية والأوروتونسية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي حصيلة البرامج التأهيلية – وطنية وأجنبية- في تونس ؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المتبناة إرتأينا إعتماد الفرضيات التالية:

- التأهيل ضرورة ملحة للإندماج في الشراكة الأوروبية؛
- تعدد برامج التأهيل في تونس أدى إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نتائج التأهيل في تونس إيجابية وتلبي طموحات وتوقعات السلطات والهيئات المشرفة.

المحور الأول: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس وبرامج تأهيلها:

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور تونس:**

يلاحظ في تونس أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفها بأحد المعيارين التاليين[1]:

- عدد المستخدمين أقل من 50 شخص؛
- مبلغ إستثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي.

ولكن في تونس لا يوجد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو معايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات المصغرة من جهة أخرى، وكل التعاريف التي استخدمت إعتمدت على مخططات التمويل لهذه المؤسسات[2].

- الأمر رقم 94- 814 المتعلق بتمويلات الصندوق الوطني لترقية الحرف والمهن الصغيرة، يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: " تلك المؤسسة التي لا تتجاوز تكاليف إستثماراتها 500.000 دينار تونسي ".

- الأمر رقم 99- 484 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال صندوق الترقية واللامركزية الصناعية، يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي والقطاع الثالث بأنها " تلك التي مجموع إستثماراتها أقل من ثلاثة ملايين دينار تونسي"[3].

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات الإقتصادية في تونس، كما هو مبين بالجدول رقم (01):

جدول رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي 2014

القطاع الصناعي	مصدر كليا	غير مصدرة	المجموع	%
الصناعات الغذائية	198	845	1 043	18,3
صناعات مواد البناء الخزف	22	426	448	7,9
الصناعات الميكانيكية	191	450	641	11,3
الصناعات الكهربائية	244	131	375	6,6
الصناعات الكيميائية	133	418	551	9,7
صناعة النسيج والملابس	1 523	300	1 823	32,0
صناعة الخشب	28	181	209	3,7
صناعة الجلد والأحذية	208	72	280	4,9
الصناعات المختلفة	77	241	318	5,6
المجموع	2 624	3 064	5 688	100

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد: (الصناعة التونسية: النسيج الصناعي)، تاريخ الإطلاع 31 مارس 2014، ص1/1
www.tunisieindustrie.nat.tn

من خلال تطلعنا للجدول رقم (01)، نلاحظ أن قطاع المؤسسات المصغيرة والمتوسطة تنشط في القطاعات التالية: النسيج والملابس بنسبة 32.0 %، تليه الصناعات الغذائية 18.3 % الصناعات الميكانيكية 11.3 %، الصناعات الكيميائية 9.7 %، ثم صناعات مواد البناء والزخرف 7.9 % وهذا راجع إلى طبيعة للإقتصاد التونسي بحد ذاته.

كما تعتبر تونس من البلدان التي فتحت المجال أمام الدول الأوروبية وغيرها للإستثمار والشراكة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت هذه الدول في مجال صناعية عديدة.

والجدول رقم (02) يوضح بدقة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المساهمة الأجنبية الموزعة على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي.

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المساهمة الأجنبية

النشاط الصناعي	البلد				
	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	بلجيكا	بلدان أخرى
الصناعات الغذائية	35	3	32	1	62
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	14	2	22	1	31
الصناعات الميكانيكية	109	3	60	6	36
الصناعات الكهربائية	99	40	70	2	62
الصناعات الكيميائية	81	11	43	2	61
صناعات النسيج والملابس	293	73	217	98	186
صناعات الخشب	15	4	14	2	13
صناعات الجلد والأحذية	43	10	63	5	24
الصناعات المختلفة	30	5	13	7	22
المجموع	719	151	534	124	497

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد: (الصناعة التونسية: النسيج الصناعي)، تاريخ الإطلاع 31 مارس 2014، ص1/1

www.tunisieindustrie.nat.tn

من خلال تطلعنا للجدول رقم (02): نلاحظ أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى ضمن الدول المساهمة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية بمجموع 719 مؤسسة، تليها إيطاليا بـ 534 مؤسسة، وهذا لتواجد هاتته الدول ضمن الفضاء المتوسطي وقربها من تونس، ثم ألمانيا بـ 151 مؤسسة، لتأتي بلجيكا في المرتبة الرابعة بـ 124 مؤسسة، فيما تتوزع 497 على باقي الدول.

II- عرض لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

هناك عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، منها الوطنية وبالشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والتي نوجزها

فيما يلي: (برنامج تأهيل الصناعة، برنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية، برنامج التطوير والإبداع، برنامج إعادة الهيكلة المالية)، وهي برامج وطنية، بالإضافة إلى البرامج الأورو تونسية (البرنامج الوطني للجودة، البرنامج الوطني للتدريب، برنامج الإنتقال من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج والمنتج الكامل، البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد، برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ للأسواق).

II- 1- البرامج الوطنية:

II- 1- 1 برنامج تأهيل الصناعة Programme de Mise a Niveau - PMN:

يعتبر برنامج PMN برنامج رئيسي، الذي بدأت الحكومة التونسية بتنفيذه إنطلق خلال سنة 1995 ليشمل بصفة أساسية المؤسسات الصناعية، وبصفة ثانوية مؤسسات الخدمات المتصلة بالصناعة، حيث تم إحداث مكتب تأهيل الصناعة بمقتضى الفصل 15 من الأمر عدد 917 لسنة 1995، المؤرخ في 22 ماي 1995[4].

المؤسسات التي لها حق الإنتفاع من برنامج تأهيل الصناعة، هي المؤسسات التي دخلت طور النشاط الفعلي منذ مدة لا تقل عن السنتين بآليات برنامج تأهيل الصناعة، ويشمل الأنشطة الصناعية (قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية، صناعة مواد البناء والخزف، الصناعات الكيميائية، قطاع صناعات النسيج والجلد....إلخ) وأنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة (خدمات معلوماتية، خدمات في الدراسة والإستشارة والخبرة والمعرفة، خدمات الصيانة الصناعية....إلخ).

ويمكن توضيح برنامج تأهيل الصناعة من خلال الشكل رقم (01):

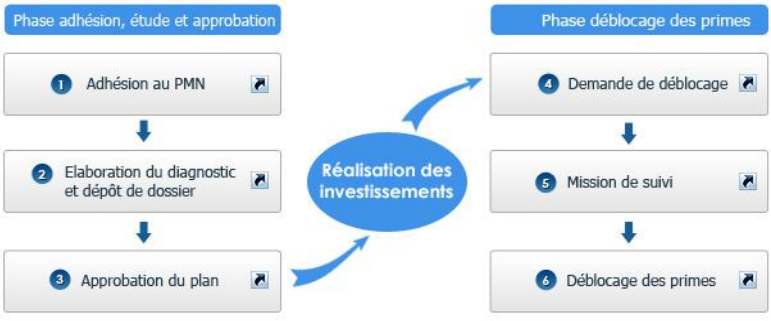

شكل رقم: (01) برنامج تأهيل الصناعة

Source: www.pmn.nat.tn/instrument-de-mise-a-niveau/pmn: Ministére de l'Industrie, (le Programme de Mise a Niveau), visité le 15 mars 2014, P 1/1.

II- 1- 2 برنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية

ITP - Ivestissements Technologiques à caractére Prioritaire:

يرمي هذا البرنامج إلى إدخال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والإتصال داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة الباحثين وحثهم على دعم البحث والتنمية عن طريق التجديد.

تستفيد من هذا البرنامج المؤسسات التي دخلت طور النشاط الفعلي منذ مدة لا تقل عن سنة، ويمكن تحديد أهم القطاعات المستفيدة كالتالي: الأنشطة الصناعية (قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية، صناعة مواد البناء والخزف، الصناعات الكيميائية، قطاع صناعات النسيج والجلد....إلخ)، وأنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة (خدمات معلوماتية، خدمات في الدراسة والإستشارة والخبرة والمعرفة، خدمات الصيانة الصناعية....إلخ).

والشكل رقم (02) يوضح الإجراءات والمتابعة وصرف المنح للبرنامج:

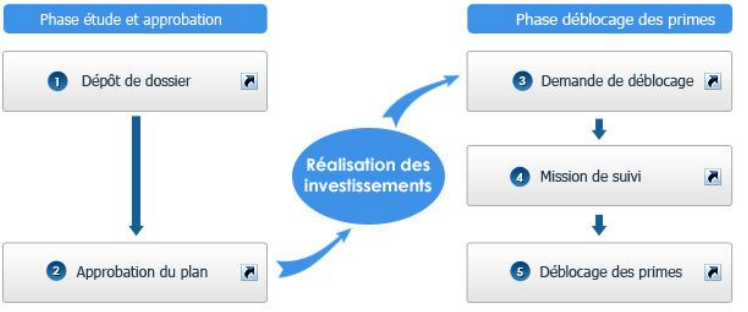

شكل رقم (02): الإجراءات والمتابعة وصرف المنح لبرنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية.

Source: www.pmn.nat.tn/instrument-de-mise-a-niveau/itp: Ministére de l'Industrie, (Les Investissements Technologiques à Caractère Prioritaire), visité le 15 mars 2014, P 1/1.

II- 1- 3 برنامج التطوير والإبداع PIRD - Programme de Recherche et Développement

حسب الأمر 656 لسنة 2010، المؤرخ في 25 أفريل 2010 والمتعلق بتحديد قيمة وطرق إسناد المنحة المسندة بعنوان " الإستثمارات المنجزة في ميادين البحوث التنموية "، فإن برنامج الإبداع هو وسيلة مساعدة للمؤسسات العمومية والخاصة وكذا الجمعيات ذات الصبغة العلمية للإنخراط في منظومة التطوير التكنولوجي والتجديد، وتعتبر هذه المنحة آلية لمساندة البحوث في كل مراحلها.

يستفيد من برنامج الإبداع المؤسسات الخاصة والعامة، وكذا الجمعيات ذات الصبغة العلمية للقطاعات التالية: القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي والصيد البحري، الأنشطة الخدماتية...إلخ، والشكل رقم (03) يوضح ذلك.

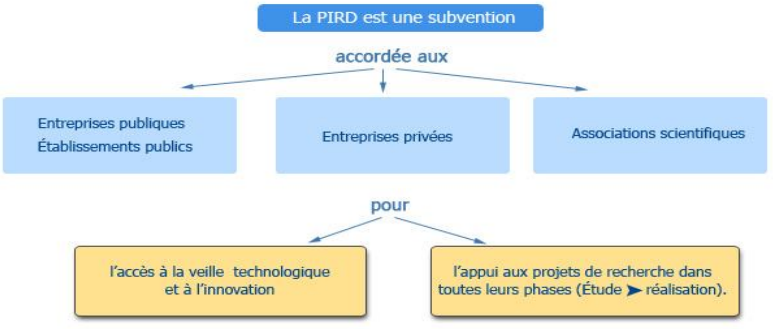

شكل رقم (03): المؤسسات المستفيدة من برنامج التطوير والإبداع

Source: www.pmn.nat.tn/instrument-de-mise-a-niveau/pird: Ministére de l'Industrie, (**Prime accordée au titre des Investissements dans les activités de Recherche-Développement**), visité le 17 mars 2014, P 1/1.

II- 1- 4- برنامج إعادة الهيكلة المالية PRF - Programme de Restructuration Financiére

الهدف من برنامج إعادة الهيكلة المالية، تمكين المؤسسات الصناعية من تصحيح هيكلتها المالية وتحسين قدرتها على القيام بإستثمارات التأهيل، قصد تمكينها من رفع شرط إعادة الهيكلة المالية والحصول على منح التأهيل المسندة[5] وقد مر هذا البرنامج بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: دراسة دعم الهيكلة المالية:

للإنتفاع ببرنامج إعادة الهيكلة المالية، يتوجب على المؤسسة دراسة دعم الهيكلة المالية، والتي تقضي إلى ضبط حاجيات تمويل بصيغة الأموال الذاتية أو القرض وتحديد مخطط لدعم الهيكلة المالية، ويتحمل صندوق تنمية القدرة التنافسية 70 ٪ من كلفة إنجاز هذه الدراسة، بسقف منحة يبلغ 9000 دينار (سقف منحة بستة آلاف دينار تصرف عند إنجاز الدراسة وثلاثة آلاف دينار عند ختم خطة التمويل).

المرحلة الثانية: ملف التمويل:

ترفق الدراسة بالقوائم المالية لآخر سنة محاسبية مصادق عليها وتوجه إلى مختلف هياكل التمويل (بنوك، شركات الإحاطة والتصرف في صناديق الإفراق، شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية.....)، وتتولى مؤسسات التمويل دراسة الملفات وإنتقائها.

المرحلة الثالثة: المرافقة: بعد الموافقة توجه المؤسسات المالية المعنية طلبا للجنة المتابعة والتصرف لدراسة الملفات والمصادقة عليها، يتم أثناءها مرافقة المؤسسة من قبل خبير محاسب لمدة 3 سنوات، ويتحمل صندوق القدرة التنافسية 70 ٪ من أعباء المرافقة بسقف منحة سنوي في حدود سبعة آلاف دينار للمؤسسة الواحدة، والشكل رقم (04) يبين برنامج إعادة الهيكلة المالية بالتفصيل.

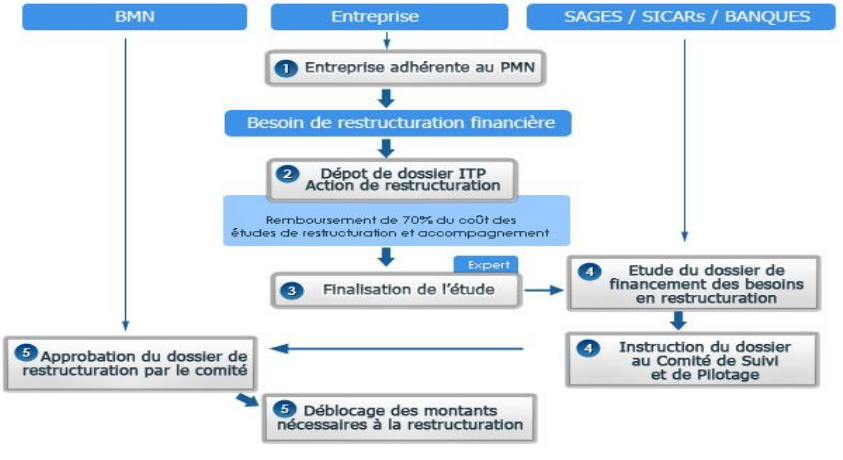

شكل رقم:(04): برنامج إعادة الهيكلة المالية

Source: www.pmn.nat.tn/instrument-de-mise-a-niveau/prf: Ministére de l'Industrie, (Programme de Restruction Financière), visité le 17 mars 2014, P 1/1.

II- 2- البرامج بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي:

قامت السلطات التونسية بتبني عدة برامج تأهيلية بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وفي إطار التعاون بين تونس والمفوضية الأوروبية، تم وضع برنامج " تحديث الصناعة " يحتوي على برامج فرعية تساعد المؤسسات في تقوية قدرتها التنافسية والولوج في الإقتصاد العالمي.

II- 2- 1- البرنامج الوطني للجودة PNQ - Programme National de Qualité:

إنطلق هذا البرنامج سنة 2005 لمدة 3 سنوات بعد أن تم تمديده إلى سنة 2009، هدفه تقوية النسيج الصناعي التونسي بطرق حديثة في إدارة الجودة، ويتيح للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الخدمية المرتبطة بالصناعة، الحصول على شهادة المطابقة حسب المقاييس الدولية في مختلف مجالات الجودة[6].

كما يهدف البرنامج إلى تمكين المؤسسات الإستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية للحصول على الدعم التقني وتنفيذ نظام لإدارة الجودة، وكذا توفير طرق الأمن والسلامة والنظافة والمحافظة على البيئة.

II- 2- 2- البرنامج الوطني للتدريب: PNC- Programme National de Caoching

إنطلق البرنامج سنة 2005 ويعتبر آلية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضع تحت تصرف المؤسسة خبراء تونسيين وأجانب لمساعدة المؤسسة تقنيا وتوفير الدعم الضروري خلال مرحلة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في عملية التأهيل.

كما يهدف البرنامج إلى تنفيذ، عبر مراحل متتالية، الإستثمارات غير المادية لمخطط التأهيل، وكذا السيطرة والتحكم في

التكاليف، إضافة إلى تطوير عملية الإبتكار للمستثمرين من أجل تحسين الإنتاجية وعقلانية وترشيد إستخدام الإستثمارات المادية للمؤسسة، كما يهتم البرنامج بالتميز والتفوق خلال إبتكار منتجات جديدة.

II- 2- 3 برنامج الإنتقال من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج والمنتج الكامل:

PNMPP - Pogramme de Navigation de Manipulation de Participer en Pleine Production et Produit:

وكان الهدف من هذا البرنامج مساعدة المؤسسات العاملة في قطاع النسيج والملابس، قصد الإنتقال من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج والمنتج الكامل وذلك عن طريق التدخل المباشر لصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية، الذي يساهم في زيادة رأس مال المؤسسة بنسبة 50 ٪ وبسقف 200 ألف دينار وذلك إما:

- على شكل إعتماد مالي واجب الإرجاع على مدى 12 سنة منها 5 سنوات إمهال ونسبة فائدة سنوية في حدود 3٪؛
- في شكل مساهمة مباشرة في رأس المال إلى جانب مساهمة شركة إستثمار ذات رأس مال تنمية (البقية في شكل تمويلات ذاتية، وموارد أخرى).

II- 2- 4- البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد:

PNENP - Programme National d'Essaimage et Nouveaux Promoteurs:

يعرف القانون التونسي الإفراق " كل تشجيع أو مساندة من مؤسسة إقتصادية لفائدة باعثين من بين أعوانها أو خارجين عنها، لإحداث مؤسسات مستقلة أو لتأمين نشاط كانت تقوم به في السابق[7].

تتميز مشاريع الإفراق بـ:

- إحداث المؤسسات بصيغة الإفراق يخص الباعثين كانوا أعوان الشرطة أو من خارجها؛
- مشاريع الإفراق يمكن أن تكون منصهرة في نشاط المؤسسة الأم أو خارجة عنه؛
- المشرع لم يحدد صيغ التشجيع والإحاطة التي تبقى مفتوحة (دراسة المشروع، المساهمة في رأس المال، المساعدة اللوجيستية عند إنطلاق المشروع، المساعدة على إستكمال خطة التمويل، المساعدة على الحصول على المنح والإمتيازات المتصلة بالمشروع....).

II- 2- 5- برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ للأسواق:

PCAM- Programme d'appui à la Compétivité des entreprises et à la facilitation de l'Accée au Marché: هو جزء من برامج التعاون الإقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي، يهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر، كما يعتبر إمتداد لبرنامج التحديث الصناعي (2003- 2009) الذي دعم ما يقرب من 1300 شركة تونسية وساهم في إنجاح برنامج التدريب الوطني والبرنامج الوطني لتقدم للجودة، وهو ممول من قبل الإتحاد الأوروبي، إنطلقت مرحلته الثانية شهر ديسمبر 2010 إلى غاية نهاية سنة 2015[8]. ويهدف هذا البرنامج إلى تسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية إلى السوق الدولية وكذا تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تلبية متطلبات السوق الدولية، إضافة إلى تكييف البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الجودة، لتكون قادرة على إبرام إتفاقيات الإعتراف المتبادل مع الإتحاد الأوروبي في مجال المطابقة.

المحور الثاني: حصيلة برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

I- حصيلة برامج التأهيل الوطنية:

I- 1- برنامج تأهيل الصناعة:

عند وضع برنامج التأهيل الصناعي كان الهدف الوصول إلى تأهيل 3600 مؤسسة نهاية 2006، وخلال مرحلة المخطط الحادي عشر (2007- 2011)، الهدف هو إنخراط 1500 مؤسسة منها 1200 مؤسسة صناعية و300 خدمية.

والجدول رقم 03 يوضح بالتفصيل تطور الإنخراطات والمصادقات بداية من إنطلاق البرنامج سنة 1996 وصولا إلى نهاية سنة 2013.

جدول رقم: (03) التوزيع السنوي لتطور الموافقات على الملفات – ديسمبر 2013:

السنوات	1996-2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الإنخراطات	993	277	385	374	261	218	219	216	240	338	474	591	485	450	5521
المصادقات	862	251	258	305	306	256	235	234	199	273	311	348	355	385	4578

Source: Ministére de l'Industrie: Bureau de Mise a Niveau de l'industrie, (Situation du Programme de Mise a Niveau: Approbation, en cours et déblocage: Situation à fin Décembre 2013), 28/01/2014,P:1.

من خلال الإحصائيات المدرجة ضمن الجدول رقم (03) يمكن وضع الشكل البياني رقم (05) لتوضيح تطور الإنخراطات والمصادقات ضمن برنامج تأهيل الصناعة.

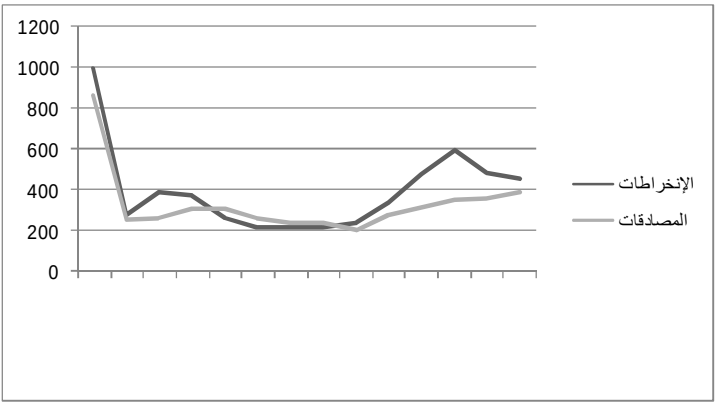

شكل رقم (05): التوزيع السنوي لتطور الإنخراطات والمصادقات على الملفات

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: المصدر نفسه.

بالنسبة للإنخراطات نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1996- 2000، وصلت إلى 993 ملف 2001 بلغت 277 ملف، أما خلال سنتي 2002- 2003 نسجل إرتفاع ما بين 385 إلى 374 ملف، إلا أن السنوات التالية حتى 2008 عرفت إنخفاضا، لتعاود الإرتفاع سنة 2009 إلى غاية 2011 أين وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج 591 مؤسسة، أما في سنة 2013 فبلغت 450 مؤسسة.

أما بالنسبة للملفات المعالجة، فكانت نسبة القبول خلال الفترة [1996- 2000] 86.20 ٪، بمعنى تم قبول 862 ملف من أصل 993 إنخراط مسجل، وإرتفعت هذه النسبة سنة 2011 لتصل 90.61 ٪ ، حيث تم قبول 251 ملف من أصل 277، وخلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007 فقد إرتفعت نسبة القبول إلى أكثر من 100 ٪، كون عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج قد اودعت أكثر من ملف للتأهيل، حيث كانت تتراوح بين 16 إلى 45

ملف إضافي، وإبتداءا من سنة 2008 وصلت نسبة القبول إلى 82.91 ٪ (قبول 199 ملف من أصل 244)، لتنخفض خلال الفترة 2011-2012 (65.61 ٪ - 58.88 ٪)، لتعاود الإرتفاع خلال سنة 2013 بـ 85.55 ٪.

I- 2- برنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية:

إن الهدف من برنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية هو إدماج التكنولوجيات الجديدة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلال المخطط الحادي عشر (2007- 2011) كان الهدف من البرنامج هو إنجاز 2500 عملية لصالح المؤسسات الصناعية، أي بمعدل 500 عملية ذات صلة بتأهيل المؤسسات سنويا.

والجدول رقم 04 يوضح إحصائيات الملفات المصادق عليها ضمن برنامج الإستثمارات التكنولوجي

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الملفات	00	00	41	188	159	203	261	213	408	549	591	636	649	654	567	719	723	6561

Source: Idem , P:7.

وإعتمادا على الإحصائيات المدرجة ضمن الجدول رقم 04 قمنا بوضع الشكل البياني رقم (06) الذي يوضح تطور المصادقات على ملفات برنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP من سنة 1997 إلى نهاية ديسمبر 2013:

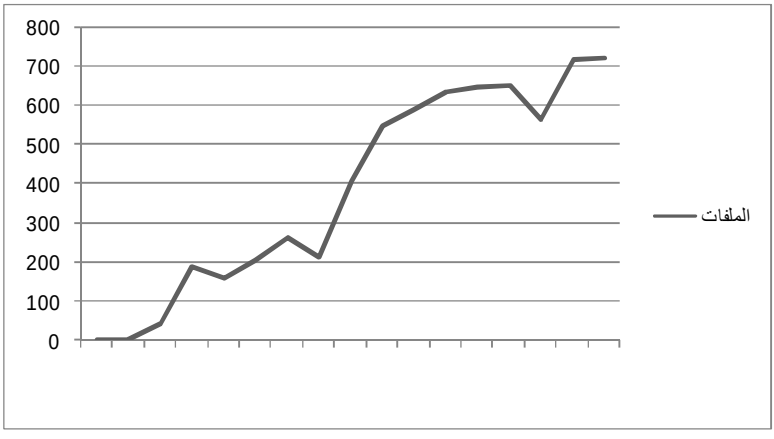

شكل رقم (06): التوزيع السنوي للملفات المصادق عليها في برنامج ITP (1997- 2013)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: المصدر نفسه.

من الشكل رقم (06) نلاحظ أنه خلال سنتي 1997 و1998، لم يتم المصادقة على أي ملف (على الرغم من أنه سنة 1997 إنخرطت مؤسستين، وسنة 1998 إنخرطت 21 مؤسسة)، حيث تم الإنطلاق الفعلي لبرنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية سنة 1999، حيث إنخرطت 110 مؤسسة وتم قبول 41 ملف فقط وفي سنة 2011 تم المصادقة على 567 ملف، 719 ملف تم المصادقة عليها سنة 2012، أما سنة 2013 تم المصادقة على 723 ملف وبالتالي حتى نهاية ديسمبر 2013 إجمالي الملفات المصادق عليها خلال 14 سنة منذ الإنطلاق الفعلي للبرنامج كانت 6561 ملف، حيث هناك تزايد مستمر من سنة 1997 إلى سنة 2013، في قبول الملفات من 41 ملف سنة 1999 إلى 723 سنة 2013 كما سجلت إنخفاض ضئيل بين (2003- 2004)، و(2010- 2011) أي من (261- 213)، و(654- 557).

I- 3- برنامج الإبداع والتطوير:

جدول رقم (05): التوزيع السنوي لبرنامج الإبداع والتطوير ديسمبر 2013

	2011	2012	2013	الإجمالي
الإنخراطات	46	19	35	159
المصادقات	11	7	16	72
المرفوضة	35	12	19	87

Source: Ministère de l'Industrie; Bureau de Mise à Niveau ,Op.Cit , p:1.

نلاحظ من الجدول رقم (05) أن عدد الإنخراطات في هذا البرنامج كانت لسنة 2011: 46 مؤسسة منخرطة، تم قبول 11 مؤسسة و 35 مؤسسة تم رفضها، أما بالنسبة لسنة 2012، تم المصادقة على 7 مؤسسات من بين 19 مؤسسة، وفي سنة 2013، تم قبول 16 مؤسسة من أصل 35 مؤسسة، ليكون إجمالي المصادقات منذ الإنطلاق الفعلي للبرنامج حتى نهاية ديسمبر 2013 هو 72 مؤسسة من أصل 159 مؤسسة منخرطة، حيث نلاحظ أن نسبة المصادقات إلى الإنخراطات كانت في تزايد مستمر خلال سنوات 2011، 2012 و 2013 على التوالي: 23.91٪ ، 36.84٪ ، 44.75٪ إلى أن وصلت النسبة خلال مدة 4 سنوات إلى 45.28٪.

I- 4- برنامج إعادة الهيكلة المالية:

في نهاية سنة 2009، إنخرط في هذا البرنامج 178 مؤسسة، حسب القطاعات كما هو مبين بالجدول رقم (06):

جدول رقم (06): توزيع المؤسسات المستفيدة من البرنامج حسب القطاعات

القطاع الصناعي	النسيج والملابس	الميكانيك والإلكترونيك	الصناعات الغذائية	الجلود والأحذية	الصناعات الكيميائية	البناء الخزف والبلور	الصناعات المختلفة	المجموع
عـــــدد الملفات	74	28	24	8	12	5	27	178
النسبة	٪42	٪16	٪13	٪4	٪7	٪3	٪15	٪100

المصدر: وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، (التقرير السنوي 2009)، جانفي 2010، ص 15.

107 دراسة تم إعدادها وإيداعها لدى البنوك وتم تسجيل النتائج التالية:

75 ملف تمت المصاقة عليها من قبل البنوك:

- **50 ملف تحصل على مصادقة الوكالة الفرنسية للتنمية؛**
- **5 ملفات في طور الإحالة على الوكالة الفرنسية للتنمية؛**
- **20 ملف تم تمويلها عن طريق موارد أخرى (قروض بنكية، شركات إستثمار...).**

10 ملفات بصدد المصادقة من قبل البنوك.

22 ملف تم رفضها.

وقد أفرزت عملية متابعة الخط الرابع لوكالة التنمية الفرنسية (48 مليون دينار) ما يلي:

- **تمت المصادقة على 50 ملف؛**
- **بلغت قيمة التحويلات حوالي 36 مليون دينار أي بنسبة إستهلاك 75 ٪[9].**

II- حصيلة برامج التأهيل بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي:

II- 1- البرنامج الوطني للجودة:

إهتمت الدولة التونسية ببرنامج الجودة للرفع من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل التحكم في الإنتاج وكلفته، وكذا التقييس طبقا للمواصفات العالمية، وذلك للتمكن من الولوج للأسواق الدولية، التي تضع شروط معينة للمنتجات، من خلال المنظمة العالمية للتجارة.

وقد أكد وزير الصناعة التونسي " محمد الأمين الشخاري"، أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أدخلت أنظمة الجودة وتحصلت على شهادة الجودة العالمية على غرار ISO بكل أنواعها، وعلامة المطابقة الأوروبية وغيرها من العلامات، تطور من 6 مؤسسات سنة 1995 إلى 630 مؤسسة سنة 630، ثم 1400 سنة 2011 إلى أن وصل إلى 1943 مؤسسة سنة 2012 وهو ما يزيد عن 1/3 المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 عمال وتمثل قطاعات الميكانيك، الكهرباء الصناعات الكيميائية، الغذائية، أهم الأنشطة المتحصلة على شهادة المطابقة الدولية بنسبة 47 ٪[10]، والرسم البياني رقم (07) يوضح تطور إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتحصلة على شهادات الجودة العالمية.

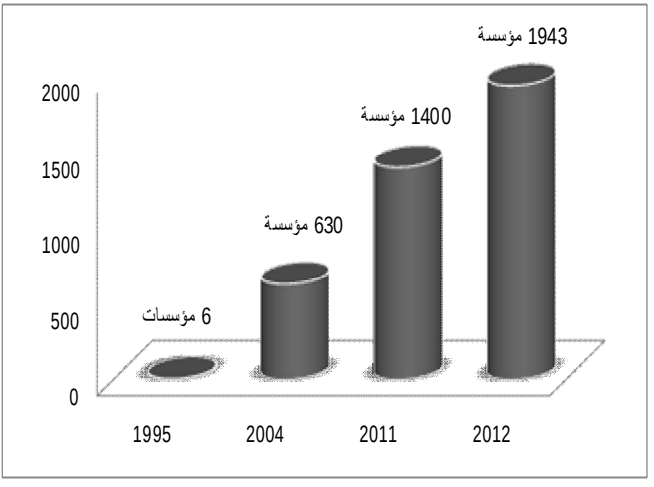

شكل رقم (07): تطور إرتفاع عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الجودة طبقا للمواصفات العالمية

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على تصريح وزير الصناعة التونسي، (1943 مؤسسة تحصل على شهادة الجودة العالمية)، www.africainmanager.com: ،2012/11/13، ص1/1

II- 2- البرنامج الوطني للتدريب:

الأرقام المقدمة من مكتب التأهيل تبين أن هدف البرنامج الوطني للتدريب حتى نهاية سنة 2009 مواكبة 400 مؤسسة، إلا أن عدد الإنخراطات بلغ شهر مارس 2009، 469 مؤسسة حيث حقق البرنامج فائض بلغ 69 مؤسسة، كما أكد مكتب التأهيل أكد أن 404 مؤسسة أنهت بصفة فعلية مخططات التدريب والمواكبة المقررة لها والرسم البياني التالي يوضح توزيع المؤسسات المستفيدة من البرنامج حسب القطاعات حتى مارس 2009.

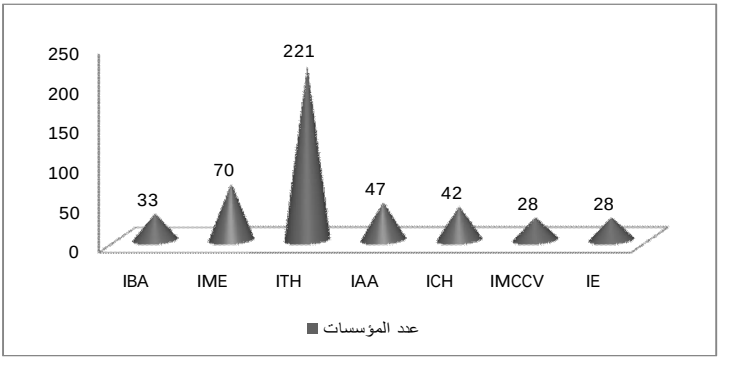

شكل رقم (08): توزيع المؤسسات المستفيدة من البرنامج الوطني للتدريب حسب القطاعات

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على: Ministère de Dévloppement et de la Planification, Institut Tunisien de la Compétivité et des Etudes Quantatives, (Evaluation du PMN Résultat da la 7éme enquête sur le PMN), Février 2010, P :105

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (08) أن قطاع النسيج والصناعات الجلدية (ITH) يحوز على حصة الأسد من عمليات البرنامج الوطني للتدريب بـ 221 مؤسسة، ثم قطاع الصناعات الميكانيكية والإلكترونية (IME) بـ 70 مؤسسة، يليه قطاع صناعة المنتجات الغذائية (IAA) بـ 47 مؤسسة، ثم الصناعات الكيميائية (ICH) بـ 42 مؤسسة، صناعة الخشب ومشتقاته (IBA) بـ 33 مؤسسة، وفي المؤخرة نجد صناعة مواد البناء والخزف والزجاج (IMCCV) وصناعة مواد التعبئة والتغليف (IE) بـ 28 مؤسسة.

II- 3- برنامج الإنتقال من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج والمنتج الكامل:

بنهاية سنة 2009، وصل عدد المنخرطين بالبرنامج 68 طلبا كالتالي[11]:

- إستكمال 46 دراسة مالية من قبل تقنيي لجنة التسيير، حيث تمت المصاقة على 27 ملف منها:

/ 7 طلبات تحت الدراسة؛

/ 15 طلب رفض.

وقد تم صرف إعتمادات مالية تبلغ 1588 دينار تونسي لـ 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

II- 4- البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد:

بلغ عدد الإتفاقيات المصادق عليها خلال سنة 2013 بين الباعثين والمؤسسات العمومية والخاصة والمؤشر عليها من قبل وزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 20 إتفاقية تتميز بـ[12]:

- قيمة الإستثمارات: 6.9 مليون دينار تونسي؛
- عدد مناصب الشغل: 195؛
- عدد المشاريع التي دخلت في طور النشاط الفعلي: 00؛
- عدد المشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية: 08.

والجدول رقم (07) يوضح نتائج برنامج الإفراق من سنة 2006 إلى نهاية 2013:

جدول رقم: (07) نتائج البرنامج للإفراق نهاية ديسمبر 2013

	2013	2013 -2006
عدد الإتفاقيات المصادق عليها	20	540
قيمة الإستثمارات (م.د)	6.9	416.8
عدد مناصب الشغل	195	8964
عدد المشاريع التي دخلت طور النشاط الفعلي	0	195

عـــدد المشـــاريع المنتصـــبة بمناطق التنمية الجهوية	8	299

Source : www.tunisieindustrie.gov.tn /Ministére de l'Industrie et des Mines Tunisienne, Portail Industriel et Technologique , Tableau de Bord 2013 (Industries Manufacturières) ,Visité le 23/07/2014, p :D6

II - 5 - برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ للأسواق:

بنهاية ديسمبر 2013 كانت حصيلة البرنامج كما يلي[13] :

- إنخـراط 328 مؤسسـة صـغيرة ومتوسـطة تمثـل جميـع القطاعـات بالبرنامج؛
- 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أتمت جميع الأعمال، والوصول إلى الأهداف المرجوة؛
- مـا يقـارب مـن 50 ٪ مـن المؤسسـات المنخرطـة وقعـت إتفاقيـات الإعتراف المتبادل والمطابقة.

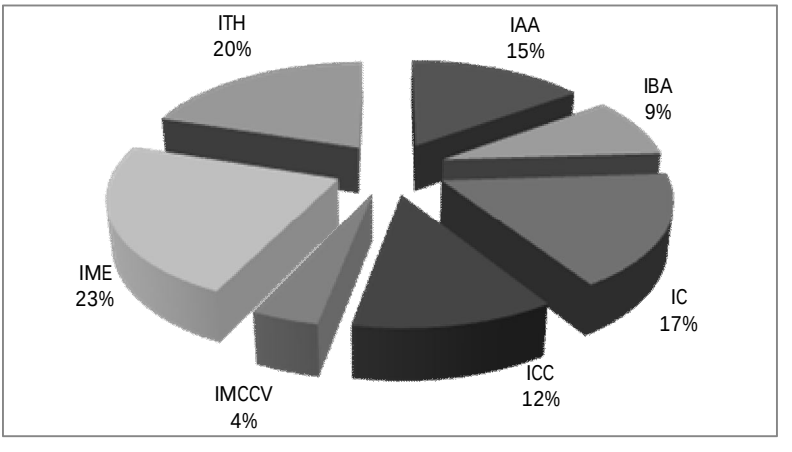

شكل رقم: (09): توزيع المؤسسات المنخرطة بالبرنامج حسب القطاعات نهاية ديسمبر 2013

Source: www.pcam.gov.nat, (Bilan de perspectives au 31.12.2013), visité le 23/07/2014, P : 4.

وقد ركزت بعثات المساعدة التقنية الأوروبية على التدريب التقني ونظام الإدارة والتسيير للإستفادة المثلى من إستهلاك الطاقة للسيطرة على عمليات التصنيع، ووضع علامات مطابقة للقطاعات الصناعية (ISO TS19649 لصناعة السيارات- ISI 22000 للصناعات الغذائية – EN 9100 لقطاع الطيران....)، إضافة إلى التدريب غير التقني، الذي يستهدف الوظائف الإستراتيجية للمؤسسة، التسويق وكذا الأعمال التكنولوجية الوظائف اللوجيستية.

III- إنعكاسات برامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنعكست مختلف برامج التأهيل الصناعي التونسية بصورة إيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنسيج الصناعي التونسي ككل وكانت أهم التأثيرات كما يلي:

1- معدل النمو: سجل النمو للإقتصاد التونسي خلال سنة 2014 نسبة 2.8 ٪، مقابل 2.3٪ في سنة 2013، هذا التزايد في النمو راجع إلى إنتعاشة قطاعات الصناعة الكيميائية (9.4 ٪)، الصناعات الغذائية (2.3 ٪) وكذا صناعات النسيج والملابس.[14]

2 – الزيادة التصاعدية في إنشاء مؤسسات جديدة: عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تزايدا مستمرا ، منذ سنة 1995، والتي بلغ فيها عدد المؤسسات 2094، في حين وصل العدد نهاية سنة 2014 بـ 5679 منها أكثر من 2600 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها.[15]

3- زيادة عدد مواطن الشغل: تطور عدد مواطن الشغل في القطاع الصناعي التونسي، التي تشغل 10 عمال فما فوق من 236.000 عامل سنة 1995 إلى أكثر من 514.797 بنهاية سنة 2014، حيث إحتل الصدارة قطاع صناعات النسيج والملابس بـ 172.929 عامل، يليه قطاع

الصناعات الكهربائية بـ 93.871 عامل، في حين إحتلت المرتبة الأخيرة صناعة الخشب بـ 10.252 عامل.[16]

4- إرتفاع قيمة الإستثمارات: بلغت قيمة الإستثمارات 1479.6 مليون دينار بنهاية سنة 2013 أي بإرتفاع قدره 64.21 ٪، عما كانت عليه سنة 2010، أين بلغت 950.1 مليون دينار، حيث حظي قطاع البناء والخزف والبلور بأكبر نسبة إستثمارات قدرت بـ 35.27 ٪ من إجمالي الإستثمارات، تليه الصناعات الميكانية والكهربائية بـ 24.66٪، وفي حين بلغت نسبة الإستثمارات في مجال صناعة الجلود والأحذية المرتبة الأخيرة بـ 0.27 ٪.[17]

5- تطور الصادرات الصناعية وتنوعها: بلغت قيمة الصادرات الصناعية التونسية سنة 2013 أكثر من 77 مليار دينار وكانت أكبر نسبة لقطاع الصناعات الميكانية والكهربائية بـ 43.5 ٪، ثم قطاع النسيج والملابس بـ 23.1 ٪ وأخير قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور بـ 1.9 ٪.[18]

6- تزايد عدد المؤسسات ذات الشراكة العالمية: بلغ عدد المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية 1973 مؤسسة، حيث إحتلت فرنسا المرتبة الأولى بـ 709 مؤسسة، تلتها إيطاليا بـ 519، ثم ألمانيا بـ 151، فبلجيكا بـ 122 ليوزع الباقي على دول العالم المختلفة.[19]

7- إرتفاع مستوى الجودة: ببداية برنامج تأهيل الصناعة التونسية، بلغ عدد المؤسسات التي حصلت على علامات الجودة العالمية (ISO9001,ISO14001,ecotex,...) ستة مؤسسات، وبتطور البرنامج ونجاحه وصل العدد إلى 1983 مؤسسة عند بداية سنة 2014، أين تصدر قطاع الخدمات بـ 703 مؤسسة، ثم الصناعات الميكانيكية

والكهربائية بـ 470 مؤسسة، ..، ليأتي قطاع صناعة الجلود والأحذية في المرتبة الأخيرة بـ 10 مؤسسات.[20]

8- تزايد الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال: عرفت تكنولوجيا المعلومات والإتصال إعتمادا متزايدا من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت 50 مؤسسة سنة 1995، لتواصل إرتفاعها إلى أكثر من 2400 مؤسسة سنة 2011. [21]

من خلال ما سبق نلاحظ أن الإنعكاس الإيجابي لبرامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلها تعلب دورا كبيرا في تحسين ورفع كافة مؤشرات الإقتصاد التونسي، كما أنها إستطاعت الإستحواذ على أغلبية النسيج الصناعي العام، إضافة إلى أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أوجد مناصب شغل جديدة ومتنوعة شدت إليها خريجي الجامعات والمعاهد التونسية.

كما أن إعتماد الإقتصاد التونسي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان نتيجة لمرونة هياكلها وقدرتها على التكيف مع متغيرات السوق وخاصة الحفاظ على الوظائف، كما أنها من العناصر الفاعلة والمؤثرة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية أسهم بشكل كبير في إختراق السوق الأوروبية، التي تعتبر عصية على كثير من الإقتصاديات، للتنوع الهائل للنسيج الصناعي بها والجودة العالية لمختلف منتوجات مؤسساتها، كما أسهم نجاح البرنامج في صمود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام المنافسة العالمية وتحقيق نقلة نوعية كبيرة لمستوى التصدير والإستثمار، مع تحسين جودة المنتوجات من سنة لآخرى.

الخاتمـــة:

لقـد تناولنـا في هـذه الورقـة البحثيـة بإيجـاز مفيـد الـبرامج التأهيلية، التي تبنتها تونس لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إستعراض مختلف هذه البرامج وحصيلة كل منها.

وتعتبر تونس الدولة العربية الأولى في جنوب المتوسط التي أولت إهتماما كبيرا ومتزايدا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للنهوض بها وجعلها تصمد في وجه المنافسة الأوروبية، وكان ذلك من خلال الشراكة الأوروبية، والتي أعطت دفعا قويا وإيجابيا لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت وطنية بحتة أو بالشراكة مع دول أوروبية.

من خلال ما تطرقنا له من برامج التأهيل وحصيلتها توصلنا إلى بعض النتائج التالية:

- التأهيل ضرورة من ضرورات إندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراكة الأوروتونسية؛
- أولوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية التونسية، من خلال تبني عديد برامج التأهيل الوطنية وبالشراكة؛
- التأهيل هو السبيل نحو غد أفضل – يتميز بالكفاءة والمردودية – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعتبر نتائج وحصيلة برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، جد إيجابية وتجاوزت أحيانا التوقعات والأهداف المنشودة مقارنة بالجزائر والمغرب؛

- تونس هي البلد العربي الأول جنوب المتوسط المصدر للإتحاد الأوروبي، في مجال صناعات ومنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفضل يرجع لنجاعة برامج تأهيلها؛
- نجاح برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية مقترن بعدة أسباب هي:

- المتابعة الدائمة للسلطات التونسية لبرامج التأهيل ووضع كافة القوانين والتشريعات التي تساعد على تجسيدها؛
- الإستثمارات والتمويلات الكبيرة التي إعتمدتها تونس لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء وإحداث هياكل مركزية وفرعية جهوية لمتابعة سير برامج التأهيل مرحلة بمرحلة، وبشكل دوري ومستمر؛
- ثقافة ووعي مسيري وأصحاب المؤسسات وقبولهم فكرة التأهيل؛
- وضع تغطية إعلامية ضخمة تعرف ببرامج التأهيل وتبرز فضائلها على المؤسسة والفرد؛
- توفير المعطيات اللازمة وكافة الإحصائيات حول سير برامج التأهيل من خلال الندوات، أو مختلف وسائل الإعلام (مسموعة، مرئية، مكتوبة وأنترنت).

- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية على منافسة مثيلاتها الأوروبية، راجع إلى برامج تأهيلها التي كانت سببا لرقيها وإزدهارها.

من خلال النتائج السابقة يمكن أن نقترح بعض الآفاق المستقبلية:

- الإهتمام أكثر بتأهيل العنصر البشري المسير والمشرف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يرفع مستوى الكفاءة والتأطير داخل المؤسسة؛
- تمكين العمال والمهنيين من ظروف مهنية تناسب نوعية المهام المسندة، مع إعتماد الرسلكة الدورية وفقا للتطور التكنولوجي والمعلوماتي؛
- وضع بنية تحتية معلوماتية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسهل وترفع مردود عملية الإنتاج والتحكم فيها، مع الإعتماد على تقنيات الإتصال الحديثة للتعريف بالمؤسسة والترويج لمنتوجاتها؛
- وضع برامج لتأهيل رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح من رفع القدرة الإنتاجية والتسيير الحسن والجيد للموارد المالية ومنع تكدسها دون فائدة؛
- تطوير برامج وآليات الإقتصاد في الطاقة وترشيد الإستهلاك، والإستفادة من تكنولوجيات الطاقات الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح....)؛
- العمل على تطوير المعاملات المالية للمؤسسات من خلال الإندراج في البورصة؛
- القيام بدراسات دقيقة ومتخصصة حول الأسواق العالمية لأجل إقتحامها؛
- تطوير الشراكة العربية العربية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإكتساب الخبرات وتبادل التجارب الناجحة.

الهوامـــش:

1- علي سالم أرميص، " مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "،(في)، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17- 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 100.

2- Philippe ADAIR ; Fredj FHIMA : "**Accès au crédit et promotion des PME en Tunisie** " , P : 02**.**

3- Marco R.Ditommaso, Elena Lanzoni et Lanreta Rubini, " soutien aux PME dans les pays arabes le cas de la Tunisie", P: 34.

4- نور الدين طقطق، (التأهيل والتحديث الصناعي – التجربة التونسية)، (في)، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 25 أفريل 2012، تونس، ص 2.

5- وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، (التقرير السنوي 2009)، تونس، جانفي 2010، ص: 15.

6- www.pmn.nat.tn: Ministère de l'Industrie,(Programme National de la Qualité), visité le 01/01/2014, P :1.

7- الفصل الأول من القانون عدد 56 لسنة 2005، مؤرخ في جويلية 2005، المتعلق بإفراق المؤسسات الإقتصادية.

8- www.pcam.gov.tn: (Programme d'appui à la Compétivité des entreprises et à la facilité de l'Accès au Marché) visité le 01/01/2014, P :1/1.

9- وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 15- 16.

10- محمد الأمين شخاري، وزير الصناعة التونسي، (1943 مؤسسة تحصل على شهادة الجودة العالمية)، :www.africainmanager.com، 2012/11/13، ص1/1

11- وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

12- www.tunisieindustrie.gov.tn: Ministére de l'Industrie et des Mines Tunisienne, Portail Industriel et Technologique , (Tableau de Bord 2013 Industries Manufacturières) ,Visité le 23/07/2014, p :D6

13- www.pcam.gov.tn: (bilan perspectives au 31.12.2013), visité le 23/07/2014, P : 4.

14- البنك المركزي التونسي، (التقرير السنوي 2013)، 04 أوت 2014، ص 34- 35.

15- www.tunisieindustrie.nat.tn وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وزارة الصناعة والطاقة والمناجم، (النسيج الصناعي)، تاريخ الإطلاع: 10 فيفري 2015، ص 1/1.

16- Ibid, P : 1

17- www.tunisieindustrie.gov.tn: Ministére de l'Industrie et des Mines Tunisienne, Portail Industriel et Technologique , (Tableau de Bord 04 mois 2014 Industries Manufacturières) , Visité le 23/07/2014, p :M6

18- Idem, P :L23.

19- www.tunisieindustrie.nat.tn: op.cit , P :1

20- www.tunisieindustrie.gov.tn: op cit, P :A30

21- نور الدين طقطق، مرجع سبق ذكره، ص 23.